المحاضرة السابعة: المراحل التي مرت بها المؤسسة الجزائرية

أولا. مرحلة التفكيك الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي

شهدت المرحلة التي تلاها الاحتلال الفرنسي للجزائر عملية منهجية ومنظمة لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة الجزائرية، من خلال استراتيجيات مخططة ومدعومة بإجراءات قانونية وإدارية تترجم خطط التدمير والتفكيك المتعمد .تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتفكيك الروابط القبلية والعائلية، التي كانت تتسم بالتماسك والتماهي مع الهوية الوطنية، بهدف إحداث شرخ يسهّل فرض السيطرة والإخضاع .استغل المستعمر أدوات متنوعة لتحقيق ذلك، إذ تم تصنيف المؤسسات التقليدية وفرض قيود على أنشطتها، وهو ما أدى إلى تراجع دورها الطبيعي واختزال مكانتها في حياة المجتمع.

وفي جانب البناء الداخلي، سعى الاستعمار إلى استبدال الأنظمة الاقتصادية المحلية بنماذج تدميرية، كإعادة توزيع الموارد وإلغاء الحقوق التاريخية التي كانت تتعلق بالتملك والاستخدام، مما أحدث اضطرابات في شبكة الإنتاج والتبادل، وأضعف القدرة على التكيف الاقتصادي الذاتي .كما تم تطبيق سياسات تشغيل قسرية، تمثلت في تشغيل مئات الآلاف من الجزائريين ضمن أنماط عمل استغلالية، دون مراعاة توازنات السوق أو حماية حقوق العمال، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ومزيد من الاعتمادية على الاحتلال.

على الصعيد الإداري والتمويلي، عمد المستعمر إلى إعادة هيكلة أسواق التجارة والتمويل بما يخدم مصالحه، مع فرض قوانين تمييزية تحدّ من التطور الاقتصادي للمجتمع الأصلي .واستخدم أدوات أخرى مثل التمييز المؤسسي وسياسات التقييد القانوني، بهدف تفكيك المؤسسات التقليدية والتقليل من فعاليتها، وهو ما أدى إلى إضعاف الأطر الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تستند إليها هويات المجتمع الجزائري .وفي مسار التطويع، استغل الإعلام والتعليم كوسائل لتطويع وطمس البعد الثقافي والوطني، بهدف تطويع الوعي الجماعي للجزائريين وإضعاف روح المقاومة والانتماء الوطني.

خلفية تاريخية للمؤسسة الجزائرية قبل الاستعمار

قبل بدء الاحتلال الفرنسي للجزائر، كانت المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية تتميز بنظام غير مركزي ومتعدد الأبعاد، يعتمد على تنوع الموارد والأدوار الاجتماعية التقليدية التي شكلت نسيج المجتمع .كانت القبائل والعائلات تتفاعل ضمن هياكل تنظيمية مرنة، تؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية متكاملة، مع تمركز واضح نحو الزراعة، والتجارة، والحرف اليدوية .لم تكن هناك هيمنة لمركزية ولاية واحدة أو نظام مؤسساتي موحد،

وإنما كانت الموارد والمناصب تتوزع عبر علاقات قرابية وتقاليد عريقة تعكس استمرارية طويلة لتقاليد الحكم المحلي.

وكانت المؤسسة الجزائرية تستند إلى روابط عائلية وقبلية متماسكة، تجعل المجتمع أكثر ترابطًا وأقل عُرضة للتفكك .العلاقات القبلية والقرابية كانت تضمن حماية الأفراد وتمكينهم من المشاركة في أنشطة اقتصادية متنوعة، مثل الفلاحة، والتجارة، والصناعات التقليدية .كذلك، كانت المؤسسات الدينية والثقافية، مثل الزوايا والطرق الصوفية، تلعب دورًا محوريا في تنظيم العلاقات الاجتماعية، كما كانت تعتبر رافعة للهوية الجماعية . من الناحية الاقتصادية، كانت الموارد تُدار بشكل محلي، مع وجود قواعد تقليدية تحدد حقوق الاستخدام والتوزيع، مما أدى إلى استقرار نسبي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

آليات التفكيك الاجتماعي للمؤسسة الجزائرية

تمثل آليات التفكيك الاجتماعي للمؤسسة الجزائرية واحدة من أهم الأدوات التي استعملها المستعمر الفرنسي لإضعاف البنية الاجتماعية التقليدية وتحطيم وحدة المجتمع الجزائري .تم ذلك من خلال تطبيق سلسلة من الإجراءات الت يخترق التوازنات الهيكلية والعلاقات الاجتماعية العميقة، بهدف تحويل المجتمع إلى كيان غير متماسك يسهل السيطرة عليه .إذ تم العمل على تفكيك البنى البنيوية للمؤسسة التقليدية، من خلال تفسيخ أدوار المجتمع التقليدي وتقويض السلطة المؤسساتية التي تنظم علاقات الأفراد وتدبير شؤونهم، مما أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية وعزل الأفراد عن هويتهم الجماعية.

وفي سياق **تفكيك أدوار المجتمع**، استولى الاحتلال على التنظيمات والمرجعيات التي كانت توجه حياة السكان، مثل المؤسسات الدينية، والقبائل، والاحتفالات التقليدية، حيث استهدفت هذه الهيئات لإضعافها وتخريب دورها الاجتماعي، بهدف فرض نموذج جديد يخدم مصالح المستعمر .بالإضافة إلى ذلك، تم الإساءة إلى الروابط العائلية والقرابية الموصلة بين الأفراد، حيث من خلال سياسات التهجير والتمييز، تم تدمير الأنساق القرابية التي كانت توفر دعماً اجتماعياً وتماسكاً داخلياً، مما أدى إلى تفتيت وحدة الأسرة والمجتمع في آن واحد.

التفكيك البنيوي والهيكلي

تجسد مرحلة التفكيك البنيوي والهيكلي عملية منهجية استهدفت تفكيك البنى التقليدية التي كانت تشكل أساس المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر .اعتمد المستعمر الفرنسي على آليات متعددة لإحداث تغييرات هيكلية عميقة، حيث تم تغييب الأطر التنظيمية القديمة واستبدالها بنظم إدارية وقانونية تتماشى مع مصالحه وسياساته .تم تفكيك مؤسسات الحكم المحلي والسلطات التقليدية، كالشيوخ والزوايا، بهدف إضعاف الروابط

الاجتماعية التي تربط الأفراد بالمؤسسات الأصلية التي كانت توفر الاستقرار والاندماج المجتمعي .كما أدت السياسات الاستعمارية إلى تقسيم المجتمع إلى فئات طبقياً ومستويات إدارية جديدة، مع الحد من نفوذ النخبة الثقافية والدينية التقليدية، بهدف السيطرة المطلقة على المجتمع .من جهة أخرى، شرعت فرنسا في تدمير النسيج الاقتصادي القديم من خلال إعادة تشكيل هياكل الإنتاج والتوزيع، عبر فرض أنظمة جديدة على الاقتصاد المحلي، من خلال هيمنة المؤسسات الأجنبية على الثروات والموارد، كما تم تقويض أنظمة الزراعة التقليدية وتحويلها إلى نماذج تعتمد على إدارة الاستعمار .إضافة إلى ذلك، أُرغمت المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على الانشقاق والانقسام، حيث أُلغيت الأدوار والوظائف القديمة التي كانت تربط بين الأفراد والمجتمع كوسائل للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى إضعاف الروابط العضوية بين الأفراد من جهة، وإلى تفتيت وحدة النسيج المجتمعي من جهة أخرى .تطلبت استراتيجيات التفكيك هذه استخدام أدوات إدارية وقانونية قوية، أدت إلى إلغاء العديد من المؤسسات التقليدية والشبكات الاجتماعية التي كانت تضمن التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي مهد الطريق لتحولات ثقافية واجتماعية عميقة، أسست لمرحلة جديدة تعتمد على البناء الهيكلي بمعايير تفرضها السلطات الاستعمارية، مما أضعف الهوية الجماعية وفتح المجال أمام استحداث نماذج جديدة تتلاءم مع مصالح المستعمر وغاياته.

آليات التفكيك الاقتصادي

شهدت آليات التفكيك الاقتصادي إضعافاً ممنهجاً للبنية الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية، حيث تم إعادة توزيع الموارد والثروات بشكل يهدف إلى تهميش القطاع المحلي وتقليص قدراته الإنتاجية .قام الاستعمار بتهريب ثروات الجزائر من خلال فرض سياسات احتكارية على مواردها الطبيعية، مما أدى إلى تقليص دور المؤسسات المحلية وتعطيل استمراريتها الاقتصادية .كما تم تقييد حقوق الملكية الوطنية وتقييد استخدام الأراضي، مما دمر أي قدرة على تنمية القطاع الزراعي والتجاري المحلي .في سياق ذلك، شهدت هياكل العمل تغييرات جذرية، حيث طُبقت سياسات التشغيل القسرية لضمان استغلال الأيدي العاملة الأجنبية أو المستعمَرة بأسعار منخفضة، مع تقليل فرص العمل وإضعاف القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية المحلية .أما على مستوى التجارة والتمويل، فقد فرضت السياسات المالية التمييزية قيودًا على المؤسسات المالية الجزائرية، وسط تشجيع الشركات الأجنبية على السيطرة على السوق، مما أضعف دور البنوك المحلية وتراجع تدفق التمويلات إلى المشاريع الوطنية .أسهمت هذه السياسات في ترسيخ اعتماد الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجي، وتوجيه الموارد لخدمة أهداف الاستعمار الاقتصادية، مما أدى إلى تدهور قطاع الإنتاج المحلي واعتماده الكلي على الاستيراد . وبذلك، تفاقمت أزمة النمو الاقتصادي، وأصبح الاعتماد على أدوات اقتصادية أجنبية أشد وضوحاً، مما زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف قدرته على مقاومة مخاطر التبعية الخارجية .في النهاية، أدى هذا

التفكيك إلى إحكام السيطرة الاقتصادية على الجزائر، وتقويض مقومات استقلالها الاقتصادي، مع تزايد المخاطر التي تهدد استدامة التنمية الوطنية وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية.

إعادة هيكلة الموارد والملكيات

شهدت عملية إعادة هيكلة الموارد والملكيات خلال فترة الاستعمار الفرنسي تغييرات جذرية استهدفت تصفية التمركز الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية التقليدية، حيث قام الاستعمار بفرض نظام جديد يهدف إلى إعادة توزيع الثروات والسيطرة على الأراضي والممتلكات، مما أدى إلى تفتيت اقتصاد المجتمع الجزائري وإضعاف مؤسساته. وتم استحداث قوانين وتشريعات تتيح استيلاء القوى الاستعمارية على الأراضي الخصبة والأصول الثابتة التي كانت مملوكة سابقًا للعائلات والأعيان، مما أضعف ارتباط المجتمع بمصادر رزقه واستقلاليته الاقتصادية.

اتسمت هذه السياسة بانتزاع الملكيات الكبرى وتفتيت المملكات الجماعية والتقليدية، وإحلال نظام الملكية الفردية الذي يخدم مصالح المستعمرين .كما تم تقييد حقوق الفلاحين الصغيرين ومحدودي الموارد، مع فرض ضرائب عالية أو فرض قيود على حيازة الأراضي، الأمر الذي دفع الكثير من المزارعين إلى السخط والتشريد .في إطار هذه السياسات، تم إقحام منطق السوق الرأسمالي وتكريس هيمنة الشركات الأجنبية، مما عزز من سيطرة رأس المال المستعمر على موارد البلاد، وأدى إلى إقصاء الإنتاج التقليدي وإضعاف حيوية الاقتصاد الوطني.

وفي سياق متصل، تم تقديم سياسات تهدف إلى تنمية قطاع التمويل والتجارة بشكل يخدم أهداف الاستعمار، مما أدى إلى تعطيل النسيج الاقتصادي الذي كان قائمًا على التعاون المجتمعي والعلاقات القرابية .فبدلاً من دعم المؤسسات الاقتصادية المحلية، حرصت السلطات الاستعمارية على فرض نمط استهلاكي واستثمار أجنبي يكرس استنزاف الموارد واحتكارها، مع إعادة توزيع الموارد بشكل يضمن سيطرة المركز الاستعماري على الثروات الوطنية بشكل كامل .في النهاية، أدى تركز الملكيات الاقتصادية في يد حفنة من المستعمرين إلى إضعاف الارتباط بين المجتمع وموارده، وتفكيك ما كان يومًا مهدًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، مما عمّق حالة الضعف الاقتصادي العام وفتت البنية الاجتماعية للمجموعة الجزائرية.

سياسات العمل والتشغيل والبطالة القسرية؛ تم اعتماد سياسات العمل والتشغيل في الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي كآلية قسرية للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري .إذ تم فرض نماذج تشغيلية تتسم بالتمييز العنصري وتقييد الحقوق، حيث استُغلّ العمال الجزائريون في مجالات متعددة بأجور زهيدة وظروف عمل غير إنسانية.

فرضت السياسات الاستعمارية البطالة القسرية كجزء من استراتيجيته لترسيخ السيطرة، حيث تم إغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية وتنفيذ عمليات تفكيك للبنى الإنتاجية القائمة .أُجبر العمال على الانتقال إلى وظائف غير مستقرة، وغالبًا ما يكونون عرضة للفصل التعسفي، الأمر الذي زاد من معاناتهم وأشعل حالة من اليأس والتوتر الاجتماعي .كما ساعدت هذه السياسات على تباعد الفئات الاجتماعية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات التقليدية، وإضعاف الروابط الاجتماعية والولاءات الجماعية.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت البطالة والقهر الاقتصادي من العوامل التي زادت من هشاشة المجتمع، وقوضت قدرته على مقاومة السياسات الاستعمارية .وأدت السياسات القسرية في التشغيل إلى استنزاف الموارد البشرية المحلية وإحداث خلل في التوازنات الاقتصادية.